انبعاثات رمادية بمحيط محطات كهرباء الدوحة تثير الذعر

غازات سامة تهدد حياة المواطنين في الصليبخات

كتب أحمد يونس:

امتلأت سماء منطقة الصليبخات بدخان أسود نتيجة انبعاثات محطات كهرباء الدوحة الصادرة من احتراق الوقود المستخدم في «التشغل» وقد أكد خبراء أنه من نوع النفط الثقيل والذي يحتوي على مواد سامة منها الكبريت وثاني أكسيد الكربون والبوتاسيوم، ومواد أخرى تسبب الاختناق، وعلى الرغم من ارتفاع فوهة مداخن المحطات وفي ظل وجود رياح شمالية شرقية من شأنها حمل هذه الغازات والسحب الدخانية باتجاه الخليج العربي بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان، إلا أن خبراء ومختصين أكدوا لـ«الشاهد»، أن استمرار الانبعاثات أمر يهدد حياة المواطنين ويؤثر على الصحة العامة مع مرور الوقت، حيث إن الغازات الموجودة على مسافات مرتفعة ربما تهبط على مساكن المواطنين في حال تغير اتجاه الرياح واستمرار الانبعاثات الناتجة عن تشغيل محطات الدوحة للكهرباء.

وأكد مسؤول بوزارة الكهرباء أن الانبعاثات الناتجة عن عملية احتراق الوقود المستخدم في تشغيل المحطات لم تتجاوز النسبة التي حددتها هيئة البيئة ولا تضر بحياة المواطنين لأن المداخن المرتفعة تطردها على ارتفاعات شاهقة في حين أن المناطق السكنية القريبة لا تتجاوز 4 طوابق ما يصعب عملية وصول الأدخنة إليهم أو تهديد حياتهم بشكل مباشر، حيث إن الانبعاثات الناتجة عن وجود محطات الكهرباء موجودة في كل الأماكن، لافتا إلى أن مخاوف المواطنين مشروعة، وأن محطتي الدوحة الشرقية والغربية كانت مواقعهما في السابق يدخل في تصنيف المناطق النائية ولكن بعد الانتشار العمراني لاحظ المواطنون الانبعاثات الناتجة عنهما نتيجة قربهما من المناطق المأهولة بالسكان.

من جانبه، قال المدير السابق للهيئة العامة للبيئة صلاح المضحي، إن الانبعاثات الناتجة من محطات الكهرباء يحددها نوع الوقود المستخدم في التشغيل، فإن كان من النوع الخفيف ظهرت انبعاثات بسيطة ذات ألوان رمادية وإن كان الوقود المستخدم من نوعية النفط الثقيل ظهرت الانبعاثات الغامقة وشديدة السوادة نتيجة ذلك، مؤكدا أن الانبعاثات الناتجة نتيجة احتراق الوقود يكون ضررها أقل على حياة الانسان لعدة أسباب من وجود المحطات في مناطق بعيدة علاوة على ارتفاع مداخن تلك المحطات فلا تصل إلى الأرض.

وأضاف في تصريحات لـ«الشاهد»، أن انبعاثات محطة الدوحة لا ينتج عنها غازات ثقيلة تضر بصحة الإنسان لأنها في أغلب الأحيان تدفعها الرياح تجاه الخليج بعيدا عن مساكن المواطنين في الصليبخات والمناطق المجاورة والمحيطة، مشيرا إلى أنه في بعض الأحيان ومع اختلاف اتجاه الرياح تتحرك هذه الانبعاثات باتجاه هذه المناطق ولكن يكون ضررها أقل نتيجة ارتفاع الدخان بنسب أعلى بكثير عن المساكن التي عادة ما تكون منخفضة، وتأثيرها على الصحة شبه معدوم.

وبين أن استخدام النفط الثقيل ينتج عنه ترسبات وغازات ثقيلة تضر بصحة الإنسان خاصة مع وجود محطات قريبة من المناطق السكنية، مؤكدا أن الحل الوحيد هو استخدام الطاقة النظيفة وتعميم استخدامها في أغلب المشاريع.

وطالب الجهات المعنية المسؤولة عن المصفاة الجديدة لانتاج الوقود البيئي ضرورة أن تكون محطة الدوحة من أول المحطات التي يجب عليها استخدام الوقود البيئي لقربها من المناطق السكنية مع تعميم الوقود الصديق للبيئة على باقي المحطات تدريجياً.

من جانبه صرح الوكيل المساعد لقطاع تشغيل وصيانة محطات القوى الكهربائية في وزارة الكهرباء والماء فؤاد العون، أن الانبعاثات الناتجة عن وجود محطات الكهرباء موجودة في كل الأماكن، لافتا إلى أن محطتي الدوحة الشرقية والغربية كانتا في السابق ضمن تصنيف المناطق النائية ولكن بعد الانتشار العمراني لاحظ المواطنون الانبعاثات الناتجة عنهما نتيجة قربهما من المناطق المأهولة بالسكان.

وأوضح أن انبعاثات المحطات في فصل الشتاء تكون مرئية أكثر من باقي الفصول ومن هنا يعتقد المواطنون أنها زادت عن الحد المطلوب، مؤكدا التزام الوزارة بالحد الأدنى والأعلى من الانبعاثات وان معدلات النيتروجين والكربون والكبريت الناتج عن المحطات في معدلاته الطبيعية ولم تتجاوز محطات الدوحة الحدود المسموح والمصرح بها من قبل هيئة البيئة.

وفي السياق نفسه استنكرت جماعة الخط الأخضر البيئية صمت أعضاء اللجنة البيئية في مجلس الأمة تجاه الانبعاثات الصادرة عن محطة الدوحة للطاقة وعدم تحركهم سريعاً لتلافي الأزمة، متسائلين عن أسباب هذا الصمت تجاه قضية تمس صحة أهل الكويت.

وطالبت في بيان لها، أعضاء لجنة البيئة في مجلس الأمة عادل الدمخي، وعبدالله فهاد، ومحمد الحويلة بتقديم استقالاتهم لعدم اتخاذهم لمواقف حازمة تجاه انبعاثات محطة الدوحة التي تصب على ناخبيهم ودوائرهم الانتخابية، وعدم حزمهم مع هيئة البيئة التي اكتفت بإجراءات إدارية.

وقال رئيس جماعة الخطر الأخضر خالد الهاجري، إن الإجراءات الإدارية الواردة في بيان هيئة البيئة ناقصة مالم تتضمن إرسال فرق الضبطية القضائية للكشف البيئي على محطة الدوحة، كما لم تتضمن الأرقام الفعلية لكمية الانبعاثات الصادرة من المحطة منذ الاسبوع الماضي، اضف إلى ذلك عدم تفاعل أعضاء لجنة البيئة وكأن المشكلة لا تعني لجنتهم.

• صلاح المضحي

• فؤاد العون

• خالد الهاجري

• أزمة وشيكة بين «الكهرباء» و«البيئة» نتيجة احتراق الوقود المستخدم للتشغيل

• المضحي: يجب تشغيل المحطات بوقود صديقٍ للبيئة حرصاً على سلامة المواطنين

• الهاجري: يجب إقالة المتسببين لتهديدهم حياة السكان

• العون: انبعاثات المحطات لم تتجاوز النسب المسموح بها ولا ضرر يذكر

• جانب من انبعاثات محطات الدوحة

• دخان أسود يملأ السماء

إنشاء شبكة لمياه الأمطار لمنع تلوث الشاطئ البحري

«البيئة» تطالب «البلدية» بالحد من الآثار البيئية السلبية في مشروع شاليهات الدوحة

كتب ضاحي العلي:

أكدت الهيئة العامة للبيئة ضرورة التزام البلدية بقانون حماية البيئة وتنفيذ كل التوصيات والإجراءات التخفيفية وخطة الإدارة والمراقبة البيئية للحد من الآثار البيئية السلبية الواردة في التصريح البيئي المعد من قبل شركة الاستشارات البيئية لمشروع تصميم شاليهات الدوحة.

وأضافت في ردها على طلب البلدية بشأن إبداء رأي الهيئة تجاه دراسة تقييم المردود البيئي لمشروع تصميم شاليهات الدوحة أنه يتطلب تطبيق عدد من الاشتراطات الهندسية والبيئية تمثلت في الإلتزام بالمادة 134 المتعلقة بالاشتراطات والمواصفات والضوابط والمعايير والقواعد والارشادات والاعتبارات العامة في كافة المشاريع السياحية والترفيهية ومنشآتها والأنشطة المرتبطة بها، والالتزام بالمادة 135 المتعلقة بالاشتراطات والمواصفات والضوابط والمعايير والقواعد والارشادات والاعتبارات النوعية للمشاريع السياحية والترفيهية ومنشآتها والخاصة بالاشتراطات الخاصة بالحفاظ على الطاقة والمحافظة على المياه والمحافظة على التربة والمحافظة على مستويات شدة الضوضاء وإدارة المخلفات والصحة والسلامة البيئية إضافة إلى الإجراءات الاحترازية للحد من انبعاثات غاز كبريتيد الهيدروجين في المياه تحت السطحية إلى جانب الاشتراطات والمواصفات والضوابط والمعايير والارشادات والاعتبارات النوعية للمشاريع السياحية والترفيهية عند إقامة نشاط مطعم.

وزادت كما يتطلب الالتزام بالمواد 87 و88 و89 المتعلقة باشتراطات ومواصفات وضوابط ومعايير وقواعد وارشادات واعتبارات مشاريع البنية التحتية والالتزام بالمادة 137 بشأن الاشتراطات الخاصة لأحواض السباحة والمادة 138، إضافة إلى كل ما ورد بالمواد 4 و5 و6 و7 و8 من القرار 8 لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية لحماية الهواء الخارجي من التلوث والالتزام باللائحة التنفيذية لإدارة النفايات الخطرة والطبية والبلدية الصلبة والحمأة والالتزام باللائحة التنفيذية لحماية البيئة المائية والساحلية من التلوث فيما يتعلق بالمياه تحت السطحية المسموح بصرفها إلى مياه البحر والالتزام بما ورد في اللائحة التنفيذية لحماية البيئة البرية والزراعية وإنشاء شبكة لمياه الأمطار بشكل مناسب لمنع تلوث مياه الشاطئ البحري واستخدام مبدأ التعويض بدلاً من الإزالة للأشجار والمزروعات المتواجدة في المنطقة بالإضافة إلى انشاء حزام شجيري لتقليل زحف الرمال على منطقة المشروع وأن يتم وضع وحدة معالجة للصرف الصحي ليخدم المشروع بدلاً من التجميع والنقل وأن يتم مراجعة الهيئة العامة للبيئة في حال إنشاء المرافق والمباني والمؤقتة للحصول على الموافقة البيئية.

وذكرت الهيئة في ردها إن وقوع المشروع في منطقة الخويسات يترتب عليه أعمال إزالة للتربة وتأهيل للموقع والذي يتطلب توضيح تلك الأعمال والإجراءات مع ذكر مصادر المواد الأولية لأعمال الحفر والبناء وأن يتم تزويد الهيئة بالمواصفات الفنية ونتائج الدراسة البيئية للبحيرة الاصطناعية ومصدر المياه للبحيرة في مرحلة التصميم والبناء والتشغيل مع إجراء النماذج الحسابية الهيدروجينية لمياه البحيرة مع وضع برامج للرقابة البيئية لمرحلة التشغيل.

وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بجودة الهواء فأنه من الضروري نقل المختبرات للمواقع المتفق عليها وتحديد موعد مع إدارة رصد جودة الهواء لزيارة الموقع ليتم اعتماده وإجراء عمليات الصيانة والمعايير الخاصة بالمختبر المتنقل وأن يتم تشغيل المختبر لفترة 14 يوماً متواصلة كحد أدنى وتقديم القياسات على شكل جداول لجميع الملوثات بالساعة، مع ضرورة جمع عينات مياه تحت سطحية من منطقة المشروع والتي سيتم استخدامها في البحيرة الاصطناعية وقياس المؤشرات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المختلفة ومقارنتها بمعايير الهيئة العامة للبيئة وتزويد الهيئة بتلك النتائج والاطلاع عليها مع ضرورة تحديد آلية التخلص من المياه الجوفية الناتجة عن عمليات الحفر والإنشاء وأن تكون قيم العينات التي يتم تحليلها وفق معايير الهيئة وأن يتم تزويد الهيئة بكتاب رسمي من قبل البلدية يفيد بالتزامها بتنفيذ الاشتراطات والضوابط البيئية.

• عدم إزالة المزروعات وإنشاء حزام أشجار لتقليل زحف الرمال بالمنطقة

• وضع وحدة لمعالجة الصرف الصحي ومراجعة الهيئة عند بناء مبانٍ ومرافق

من خلال 400 حلقة في مختلف المحافظات

9 آلاف طالب وطالبة يحفظون القرآن بحلقات «ورتل»

• طارق العبدالله

قال مدير إدارة «ورتل» بجمعية النجاة الخيرية طارق العبدالله إن عام 2017 شهد تحقيق انجازات كبيرة في مجال تعليم وتحفيظ القرآن وأن عدد الطلاب الملتحقين بالحلقات وصل إلى 9000 طالب وطالبة في 400 حلقة منتشرة في مختلف مناطق الكويت. كما أنه تم خلال العام الفائت تنظيم عدد كبير من الدورات المتخصصة في علوم القرآن.

وفيما يتعلق بطريقة العمل في الحلقات أوضح العبدالله أنه يتم عمل اختبارات لجميع الطلاب المتقدمين، ثم توزيعهم على الحلقات بحسب مستوياتهم، وتدريسهم مناهج أعدتها إدارة القرآن الكريم بجمعية النجاة وفق أفضل الأساليب العلمية والتربوية.

وأضاف: حرصنا على أن يكون المحفظون العاملون في هذه الحلقات مؤهلين علمياً حتى يتمكنوا من تحقيق الأهداف التي وضعناها.

وأكد العبدالله أن إقامة جمعية النجاة لهذه الحلقات يأتي في إطار سعيها لخدمة كتاب الله تعالى، كما تهتم الجمعية في حلقاتها بغرس القيم الأخلاقية والدينية في نفوس الطلاب وهو ما شجع الآباء والأمهات على إلحاق أبنائهم بالحلقات وحثهم على الاستمرار فيها لما لمسوه من تغير إيجابي في سلوك الأبناء وفي تحصيلهم الدراسي.

وحث أهل الخير على المساهمة في دعم الحلقات من خلال قيامهم بكفالة حافظ شهرياً بقيمة 10 دنانير، أو كفالة محفظ بقيمة 120 ديناراً، أو كفالة حلقة شهرياً بقيمة 150 ديناراً، مبيناً أنه يمكن للمحسن أن يكفل الحافظ أو الحلقة أو المحفظ لمدة عام كامل. وذلك من خلال الاتصال بالخط الساخن أو زيارة الجمعية.

وبالنسبة للدورات المتخصصة في علوم القرآن قال العبدالله إن إدارة «ورتل» نظمت خلال 2017 عدداً كبيراً من الدورات ومن أهمها ست دورات في الإسناد والإقراء برواية حفص والروايات العشر، ودورتين في رواية قالون، وثلاث دورات لشرح الجزرية والعديد من الدورات الأخرى.

وختم العبدالله تصريحه بالتذكير بأن تعلم القرآن الكريم وتعليمه من أفضل الأعمال واجلها.